سمعت بينة المدعي ولا يسمع بينة ذي اليد على ما صح الا اذا اقام البينة على اقرار المدعي بذلك فتقبل بينته ويدفع عنه خصومة المدعي والهبة اذا اتصل به القبض والصدقة في هذا بمنزلة البيع رجلا ادعى على اخر انه استهلك عليه كذا دابة وسمى عددا معلوما وجله بالشهود قالوا ينبغي للشهود ان يبينوا الذكور والاناث فان لم يبينوا ذلك قال الفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله اخاف ان لا تقبل شهادتهم ولا يقضي بشيء وان بينوا الذكور والاناث جازت شهادتهم ولا يحتاج الى ذكر اللون لان اختلاف الذكورة والانوثة اختلاف فاحش فيها يختلف المنافع ولا كذلك اختلاف اللون. عبد في يد رجل اقام الذي في يده البينة انه اعتقه وهو يملكه واقام اخر البينة انه اعتقه وهو يملكه فان صدق العبد احدهما فبينته اولى وان كذبهما جميعا يقضي بولاية بينهما نصفان امة في يد رجل اقام البينة انه دبرها وهو يملكها واقام اخر البينة انها ولدت منه وهو يملكها واقام اخر على مثل ذلك فهو للذي في يديه عبد في يد رجل اقام رجلان كل واحد منهما البينة انه باعه من الذي في يديه بيعا فاسدا فانهما ياخذان العبد ويتقاصان بينهما بقيمته اذا استهلكوا على اقراره فان مات العبد في يد المشتري فعليه قيمتان وان كانت البينتان شهدا على معاينة البيع والقبض فان كان العبد قائما اخذاه نصفين ولا يقضى لهما بغير ذلك وان كان العبد مستهلكا اخذا قيمته نصفين لا يقضى لهما بغير ذلك قال رضي الله عنه وينبغي ان يكون في الغصب كذلك. عبد في يد رجل اقام هو البينة على رجلين انه باعه منهما بالفي درهم واقام احد الرجلين البينة انه اشتراه من الذي في يديه بالف درهم فالبينة بينة الذي العبد في يديه لانه اقام البينة عليهما بالبيع فقد اثبت اقرار كل واحد منهما انه اشتراه مع صاحبه بالفي درهم وذلك سطل دعواه انه اشتراه منه بالف درهم. رجل غصب من رجل شيئا فاقام المغصوب منه البينة على الغصب وعدلت فادعى الغاصب ان المغصوب منه اقر انه للغاصب هل تقبل بينة الغاصب والغصب في يديه او مارد القاضي بتسليم الغصب الى المدعي ثم يسأل البينة بعد ذلك

على ما

على ما ادعى من الاقرار قال محمد رحمه الله ان ادعى بينة حاضرة قبلت بينته واقر الغصب في يده به قبل ان كان القاضي يجلس كل خمسة عشر يوما يمهله القاضي الى ذلك قال يمهله ويأخذ منه كفيلا بنفسه وبذلك الشيء رجل ادعى شيئا هو في يد رجل انه له واقام البينة فقضى له القاضي بذلك ولم يأخذ من المقضي عليه حتى اقام المقضي عليه البينة على ان المدعي اقر على انه لا حق له فيه قال محمد رحمه الله اشهدوا انه اقر بذلك قبل قضاء القاضي يبطل بينة المدعي والقضاء وان شهدوا انه اقر به بعد القضاء لا سبيل به قضى القاضي عبد في يد رجل اقام البينة انه عبده ولد في ملكه قال الولادة اولى وعن محمد رحمه الله عبد في يد رجل. اقام رجل البينة انه عبده ولد في ملكه فقضى القاضي به لهما. واقام اخر البينة انه عبده ولد في ملكه فان القاضي يقضي به للثالث ان لم يعد المقضي لهما البينة انه عبد هما ولد في ملكهما فان اعاد ذلك احد هما قضي بالنصف للذي اعاد البينة ولانه صاحب يد في النصف فلا تعاد في بينة الثالث لان في دعوى النتاج تقضي ببينة صاحب اليد ويقضي بالنصف للثالث وليس للذي اعاد البينة ان يدخل الثالث في هذا النصف لان القاضي حين قضى للاولين بالعبد بينهما فقد قضى لكل واحد منهما على صاحبه بنصفه فلا تقبل البينة من احدهما فيما كان مقضيا عليه واذا قضى على الرجل بنتاج او ملك مطلق ثم اقام هو البينة على النتاج او على التلقي من المدعي قبلت بينته. رجلا اقام البينة على ان قاضي بلد كذا قضى له بهذه الجارية او بهذه الشاة واقام ذو اليد البينة يقضي ببينة المدعي ولا يقضي ببينة ذي اليد على النتاج خلافا لمحمد رحمه الله. لاحتمال ان القاضي قضى للخارج بالنتاج. وكذا لو فسر المدعي بملك مطلق لان القاضي الثاني لا يدري ان القاضي الاول قضى باجتهاد فلا يبطل قضاء الاول ولو ادعى رجلين ادعيا دابة في يد رجل اقام احدهما البينة على النتاج والاخر على الملك فصاحب النتاج اولى كان او صاحب يد. ولو ادعى على نتاج دابة يقضي بينهما فان وقت كل واحدة من البينتين وقتا وسن الدابة يوافق احدى البينتين وهما خارجتان احداهما تقضي للذي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)